تقديم

يعتبر تدبير التنوع اللغوي من التحديات الكبرى التي أضحت تواجه بلدان شمال إفريقيا أكثر من أي وقت مضى. ورغم الأهمية التي تكتسيها مأسسة هذا التنوع في الوثيقة الدستورية لبعض دول المنطقة، مثل المغرب والجزائر، فهناك صعوبات جمة تحول دون ترجمة فعلية لهذا التعدد على المستوى المؤسساتي.

ونظرا للمكانة المتميزة التي يتبوأها هذا الموضوع بالنسبة لحاضر بلاد المغارب ومستقبله، ارتأت مجلة أسيناگ تخصيص ملف عددها الحادي عشر لمقاربة **"التعدد اللغوي في شمال إفريقيا عبر التاريخ"**، وعيا منها بأهمية التجربة التاريخية للمنطقة في مجال تدبير التنوع اللغوي، وضرورة استخلاص العبر منها في أفق بناء نموذج يستجيب للخصوصيات اللغوية بالدول المغاربية، وبمنطقة الساحل والصحراء التي تعتبر الأمازيغية جزءاً من إرثها اللغوي.

فالتاريخ العريق للغة الأمازيغية، أو الليبية بمصطلح العصر القديم، وشساعة مجال تداولها أكسباها القدرة على الصمود أمام لغات متوسطية مكتوبة تُدوولت لقرون بمناطق من الشريط الساحلي الشمال إفريقي، مثل الفينيقية والإغريقية والبونية واللاتينية، التي انتهى بها المطاف إلى الانقراض بالمنطقة، لتصبح بعد ذلك في عداد اللغات القديمة الميتة. ولما توغلت العربية مع الإسلام تدريجيا في كل أطراف هذا المجال الشاسع، عرفت الأمازيغية منافسة قوية لم تشهد لها مثيلاً، غير أن ذلك لم يفقدها القيام بوظائف أساسية ؛ فبالإضافة إلى دورها المحوري في التواصل المجتمعي، كان لها موضع قدم على مستوى التدوين، إذ وُظفت الأبجدية العربية لكتابة الأمازيغية، وخصوصا المتون الدينية. علاوة على ذلك، استطاعت هذه اللغة أن تتبوأ مكانة مميزة في هياكل نظام حكم إمارتي برغواطة وغمارة، والإمبراطورية الموحدية في ما بعد، خاصة في مجال ما يسمى بالحقل الديني الرسمي.

جاءت المساهمات المدرجة في ملف هذا العدد لمقاربة التعدد اللغوي الذي وسم تاريخ شمال إفريقيا، وإن بكيفيات مختلفة، منذ الفترة القديمة إلى اليوم، وذلك من خلال الوقوف على بعض القضايا الشائكة التي يطرحها هذا الموضوع. فبالنسبة للعصر القديم، تناول عبد اللطيف الركيك العلاقة بين الأبجديتين الليبية (الأمازيغية القديمة) والبونية، باعتبارهما تجليات للتعدد اللغوي. فدافَع عن فرضية الأصل المحلي لهذه الأبجدية معتبرا الأمازيغية أقدم لغة بشمال إفريقيا استطاعت الانتقال من الشفاهي إلى التدوين بأبجدية أفرزتها تحولات البيئة المحلية التي اتسمت بمنافسة الكتابة البونية، وريثة الفينيقية التي تعتبرها جل الدراسات أصل العديد من الأبجديات التي تطورت بضفاف الحوض المتوسطي القديم. وخلص الباحث إلى أن الأمازيغية استطاعت أن تكتب جنباً إلى جنب مع اللاتينية حتى في ظل اشتداد التنافس اللغوي في المجال الساحلي الشمال إفريقي بين الأمازيغية القديمة وكل من البونية واللاتينية. وفي هذا السياق، وقفت كرستين حمدون (Christine Hamdoune)، على نموذج من النقائش المزدوجة الكتابة (ليبية-لاتينية) المكتشفة حديثا بالقطر الجزائري، والتي ستغني رصيد الأدلة التاريخية التي توثّق لتدوين الأمازيغية القديمة موازاة مع كتابات متوسطية قديمة، إذ تُعقد آمال كبيرة على تراكم الأبحاث حول هذه الوثائق المزدوجة الكتابة، من أجل فك ألغاز اللغة الأمازيغية قبل الإسلام، ومنافستها للغات المتوسطية التي زاحمتها في عقر دارها، إن على المستوى التواصلي أو الكتابي. وفي نفس الإطار، بينت مساهمة كل من

مصطفى لخليف وخديجة قمش جانبا من هذه المنافسة. فتناول الأول وضعية اللغة البونية في عهد القديس أغسطين خلال القرن الرابع للميلاد، وذلك في سياق تاريخي اتسم بتراجع هذه اللغة أمام اللاتينية التي احتكرت الحقل الديني، بسبب انتشار المسيحية بين ساكنة شمال إفريقيا القديم. في حين رصدت الباحثة، في المساهمة الثانية، تجربة بعض الملوك الأمازيغ الذين زاوجوا بين السلطة والكتابة نظرا لاهتماماتهم العلمية. فرغم حضور الأبجدية الأمازيغية في عهد هؤلاء الملوك، فضلوا الكتابة باللغات العالمة الواسعة الانتشار آنذاك، وفي مقدمتها البونية والإغريقية واللاتينية. وهو ما جعل الوثائق التاريخية الرسمية المكتوبة بالأمازيغية القديمة لا يتجاوز لحد الآن الجانب الجنائزي، أو الديني بصفة عامة، وأشهرها تلك المكتشفة بمدينة دوگا (Dougga) التونسية التي تعود إلى القرن الثاني قبل الميلاد.

وعلاقة بمجالات الكتابة التي استعملت فيها اللغة الأمازيغية، بينت مساهمة المحفوظ أسمهري أن التأليف بها غالبا ما كان ذا صلة بالجانب الديني والمعتقدات. فوظيفة الكتابة الليبية في العصر القديم تكاد تكون مقتصرة على نقش الإهداءات للأموات أو الكتابة على شواهد القبور. أما خلال العصر الوسيط ثم الحديث، فقد استُعمل الحرف العربي لتدوين المتون الأمازيغية المختلفة، الدينية منها على وجه الخصوص. وتناول علي بنطالب الأمازيغية في التاريخ المعاصر، فأماط اللثام عن مكانتها في السياق اللغوي المغربي خلال الفترة الاستعمارية التي فُرضت فيها الفرنسية والإسبانية لغتين جديدتين، مقابل تراجع اللغة العربية الفصحى في مؤسسات الدولة. وأشار الباحث إلى أن الحاجة إلى التواصل بالأمازيغية في مختلف مناطق المغرب دفعت المستعمرين إلى تعلمها، ثم العمل على إدماجها في النظام التعليمي العصري وكتابتها بالحرف اللاتيني.

وتعتبر الحوارات التي أجرتها هيئة تحرير المجلة مع متخصصين في تاريخ اللغات بشمال إفريقيا إضافة نوعية أثرت مقاربة الموضوع، خاصة أنها تغطي كل المراحل التاريخية، بدءاً من العصر القديم، مرورا بالوسيط، وصولا إلى الحديث فالمعاصر. فالحواران مع ليونيل كَالان (Lionel Galand) ومنصور غاقي سلطا الضوء على مكانة الليبية (الأمازيغية القديمة) وكتابتها في المشهد اللغوي بشمال إفريقيا القديم. إذ وقف كل منهما عند حصيلة البحث العلمي الذي راكمته الدراسات حول هذا الموضوع، فضلا عن الآفاق العلمية التي من شأنها أن تعمق المعرفة بتاريخ اللغة الأمازيغية وبتراثها المكتوب قبل الإسلام.

ولاستجلاء صورة الوضع اللغوي بشمال إفريقيا بعد دخول الإسلام والعربية إليها، وقف محمد القبلي في مطلع حواره على شح معطيات المصادر العربية حول الوضعية اللغوية ببلاد المغرب طيلة القرون الأولى للإسلام، مبرزا أن أولى الكتابات التي أرَّخت لهذه المرحلة لم تشر إلى انتشار العربية في المنطقة. وبالمقابل يستفاد من بعض الإشارات التاريخية أن بعثات الأمازيغ إلى الشرق، سواء في عهد النبوة أو في عهد حكم الخلفاء، كانت وفودها لا تتقن إلا الحديث بالأمازيغية. ووقف الباحث كذلك عند وظائف هذه اللغة طيلة العصر الوسيط، مبينا مكانتها في قيام بعض الكيانات السياسية، خاصة إمارة غمارة وإمارة برغواطة والإمبراطورية الموحدية؛ وأشار إلى أن التاريخ لم يسجل إكراها أو تعسفا في حق الأمازيغية من قبل الدول المركزية التي حكمت بلاد المغرب طيلة العصر الوسيط؛ وخلص إلى أن تعامل دول هذا العصر مع الأمازيغية لا يمكن فهمه إلا في إطار مركزية الدين في تحديد الانتماء الهوياتي، أي أن المحدد الأساسي للهوية لم يكن هو اللغة، بل الدين في المقام الأول.

أما أحمد بوكوس، فقد سلط الضوء على التأثيرات التي تعرضت لها مختلف تعابير اللغة الأمازيغية خلال الفترتين الحديثة والمعاصرة، باعتبارهما من أهم مراحل التاريخ البشري التي عرفت صدام الحضارات والثقافات واللغات نتيجة الإمبريالية والاستعمار الحديث. وبعد أن رصد انعكاسات المرحلة على الوضع اللغوي في شمال إفريقيا، وتداعياتها على بدايات الاستقلال التي اختزلت فيها الدولة الوطنية الناشئة هويتها في البعد العربي الإسلامي، انتقل للحديث عن الآفاق المستقبلية للغة الأمازيغية من خلال التجربة المغربية، باعتبارها السباقة إلى دسترة هذه اللغة، وإن كانت آليات ومراحل أجرأة هذا الطابع الرسمي لم تحدد بعد.

وفضلا عن الملف الموضوعاتي، تضمن العدد مساهمات علمية مختلفة مدرجة في باب "متنوعات"، تناولت جوانب أخرى من الثقافة الأمازيغية. ففي الشق العربي، تناول أحمد المنادي بنية الاستهلال في القصيدة الشعرية الأمازيغية. فرصد أهمية المقدمة في النص الشعري الأمازيغي، ومدى وعي الشعراء بدورها في بناء هذا الجنس الفني الأدبي. كما بيّن أن بنية الاستهلال في النص الإبداعي تعكس ذهنية المجتمع وقيمه ومرجعياته. أما مساهمة رشيد لعبدلوي فتناولت تركيب العطف في الأمازيغية، مبرزة أدواته ومكوناته وبنيته. ورغم بعض التشابه القائم بين هذه اللغة وغيرها من اللغات في موضوع العطف، حاول الباحث إبراز خصوصيات تركيبية تميز العطف في الأمازيغية.

وفي شق المساهمات باللغات الأجنبية، قام كارلس مورسيا (Carles Mùrcia)، في مقال باللغة الفرنسة، بتسليط الضوء على دور الدياكرونية والمقارنة في مختلف مراحل التهيئة اللغوية التي تشمل التحليل والانتقاء والتنميط. وقد دعم الباحث طرحه بأمثلة بيَّن من خلالها أهمية البعدين الدياكروني والمقارني في معالجة مجموعة من الآليات المحدِّدة لتهيئة لسانية فعالة: مثل تفخيم الجذر المعجمي، والثنائية زناتي/ غير زناتي، وتكييف الصور المستحدثة المأخوذة عن الطوارقية، إضافة إلى ظواهر المماثلة. ومن جهة أخرى، تناول محمد يعو، في مقال باللغة الإنجليزية، دلالات اسم الرأس وأجزائه في ثمانية وعشرين فرعا لغويا أمازيغيا، اعتمادا على المعاجم اللغوية. وخلص إلى التنوع الكبير الذي يطبع هذا الجزء من الجسم، نظرا للتوسعات الدلالية والتوظيفات المجازية. أما المساهمة الأخيرة في هذا الباب فكانت لمليكة عصام التي سلطت الضوء على تجربة تدريس اللغة الأمازيغية في ثانوية فرنسية تابعة لأكاديمية ليون. فبعد أن وضعت هذه التجربة في سياق تطور منظور الدولة الفرنسية للغات مواطنيها من ذوي أصول مهاجرة، عرضت إكراهات تعليم اللغة الأمازيغية بالنسبة لتلاميذ الباكالوريا في المؤسسة المعنية، وكذا الآفاق التي يطرحها تدريس ما يسمى باللغات الاختيارية في فرنسا، وعلى رأسها الأمازيغية.

وفي باب "العروض"، قدمت رحيمة تويرس ملخصا لكتابها: **تعريب الدولة والمجتمع بالمغرب الأقصى خلال العصر الموحدي**، وهو في الأصل أطروحة جامعية تناولت ظاهرة التعريب في المجتمع والدولة خلال الإمبراطورية الموحدية، مع تسليط الضوء على المكانة التي حظيت بها الأمازيغية، خاصة في مرحلة تأسيس هذا الكيان السياسي.

فيما قدم الوافي نوحي قراءةً في كتاب: **جذور وامتدادات، الهوية واللغة والإصلاح بالمغرب الوسيط**، للأستاذ محمد القبلي، مركّزاً فيها على القضايا ذات الصلة بالبحث في تاريخ المغرب الأقصى الوسيط، والهوية ومرتكزاتها، وكذا بثنائية التبدل والاستمرارية، وببعض جذور الوضع اللغوي الحالي بالمغرب.

أما في باب "ملخصات الأطاريح" الذي يتوخى التعريف بالأعمال الأكاديمية التي نوقشت بالجامعات وذات الصلة بالثقافة الأمازيغية، فتضمنت تعريفا بأطروحتي المحفوظ أسمهري والعربي مومش اللتين نوقشتا بكلية الآداب بالرباط سنتي 2003 و 2016 تباعا. تمحورت الأولى حول " **جوانب من حضارة شمال إفريقيا القديم والصحراء من خلال النقوش والرسوم الصخرية** ". سلط فيها الباحث الضوء على مظاهر من حضارة الأمازيغ القدامى مثل وسائل النقل واللباس والكتابة وغيرها. أما الأطروحة الثانية، فقد تناولت تركيب الجملة الظرفية الزمنية في أمازيغية المغرب، حيث قام الباحث بوصف السلوك التركيبي لهذه الفئة من الجمل في إطار النظرية الوظيفية، واقترح، استنادا إلى معايير واضحة، تصنيفا عاما لها.

وفي الختام، لا يسع هيئة تحرير مجلة أسيناگ إلا أن تتقدم بالشكر الجزيل للسادة الأساتذة الذين تكلفوا عناء قراءة مواد هذا العدد وتقويمها، وهم: الحسين المجاهد، والخطير أبو القاسم، ونور الدين أمروس، وعمر أمرير، وعبد العزيز بلفايدة، وسعيد البوزيدي، وعبد الله بونفور، ورحمة تويراس، وعبد العزيز الخياري، وأنّا ماريا دي تولا، وأحمد الشعبيهي، وأحمد صابر، وحسن الصادقي، ومنصور غاقي، ومحمد فتحة، ويامنة القيرات العلام، وليونيل گالان، ومحمد المبكر، وحسن مخاظ، وعلي واحدي، ورشيد يشوتي.

أسيناگ-Asinag